والتكاليف العالية للمباني والافتقار الى المصادر الطبيعية غير النفطية. وبخاصة المياه، والأسواق المتخصصة وازمة المهارات والتخطيط الميكانيكي غير الفعال، وعدم التنسيق في الجهود المحلية والاقليمية للتصنيع أو التوزيع غير العادل للدخل والثروة.

إن المشروعات الرئيسية في الدول المصدرة للنفط تكلف ضعفي ما تكلفه مثيلاتها في الدول المتطورة أو ثلاثة أضعاف ذلك. ففي العام ١٩٧٦، مثلاً، مثلت التكاليف لبناء مشروع صناعي في السعودية على يد شركة تكساس غولف كوست ٢,١ ضعف كلفته الاصلية، و٢,٨ ضعف تكاليف مشروع عسكري. وكانت النسب نفسها في تكاليف مشاريع اقامة مولدات كهربائية، ومشروع للاسكان وانشاء مستشفى[٧]. ان بعض فروقات هذه التكاليف قد تفسر على انها تكاليف نقل ، وتكاليف تأخير، وتكاليف خدمات اضافية، ومصاريف ادارة وسكن للعمال الأجانب مرتفعي الأجور، وكتكاليف ادارة. وبالاضافة الى تكاليف الانشاء، فان تكاليف التشغيل عالية هي الأخرى. وذلك بسبب السلبيات المحلية، والافتقار الى الخدمات الداعمة، ودورات العمل القصيرة والاعتماد على اليد العاملة الأجنبية الغالية وعلى الادارة الأجنبية.

ان دول الاوبك، حتى بعد انقضاء حقبة النفط، قد تستمر في الاعتماد على العائدات الحكومية الجوهرية وعلى مدخولها من التجارة الخارجية. وطالما ان عائدات النفط في دول الاوبك تعود الى الحكومات، فان القطاع العام عادة هو الذي يؤمن التمويل، ليس في مجال الخدمات الحكومية الضرورية فقط، كانشاءات البنى التحتية، ولكن ايضا يؤمن تمويل معظم مشاريع التنمية والصناعات المحلية. وهذا يثير مشكلة اخرى هي في طبيعة الاعتماد على النفط، ودول الاوبك قادرة على تسويتها. فمن المليار دولار من عائدات صادرات النفط، تحصل الحكومة عادة على نحو ٩٠٠ مليون. وفي المقابل، فان الحكومة لا تحصل من مشروع صناعي ذي مردود مالي مساوٍ، سوى على ٥٠ مليونا، شريطة ان يكون هناك نظام ضرائبي فعال. ان الدخل من التبادل التجاري الخارجي يعتمد على ما تتسلمه الدولة من أثمان صادراتها، التي هي في مجال تنافس في الأسواق العالمية. وعلى أثمان المواد الخام وعلى التكاليف التي يتطلبها عامل اجنبي تكون الحاجة اليه ماسة. على أي حال، وكما قلت، فان عدداً من المشاريع — بسبب ارتفاع تكاليف البناء والتشغيل والنقل الى اسواق أبعد — من المحتمل ان لا تكون قادرة على المنافسة بالمعنى العالمي للاقتصاد، ومن ثم، غير قادرة على العمل بشكل مربح، وبخاصة عندما ينقطع الدعم ولا تتوافر الطاقة الضرورية بسعر ارخص من اسعار السوق. وفي ظل مثل هذه الظروف، فان عائدات الصادرات، قد تشكل في افضل الأحوال، جزءاً صغيراً من العائدات السابقة لصادرات النفط.

في الوقت ذاته، فان تشغيل الموانىء ووسائل النقل، والمؤسسات الصحية والتعليمية وصيانتها، والحفاظ على قوة عسكرية عصرية ودعم اقتصاد رخاء، سيصبح استنزافاً مضطرداً للموازنة، عندما يهبط مستوى عائدات الحكومة. ان دول الاوبك تخشى انه عندما تبدأ عائدات النفط بالتناقص، فانها ستجد نفسها، ليست افضل كثيراً مما كانت عليه في مطلع القرن. وكما قال المدير العام لشركة النفط الفنزويلية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥: «ان الغنى في بلادي هو نتيجة لجهود الشعب وعمله. عندما نصنع شيئاً